

Distr.
GENERAL

TD/B/55/8
21 July 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً:

(ب) القطاعات ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً في تنفيذ

برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: القدرة

التنافسية التصديرية - قضايا وأولويات السياسة العامة

الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠: التقرير المرحلي السابع

تقرير أعدته أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

أُعد هذا التقرير بموجب مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٦ (د-٥٠) الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويرمي إلى مساعدة المجلس في استعراضه السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً. وسيمثل أيضاً مساهمة الأونكتاد في الاستعراضات السنوية للتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج التي تجريها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وقد جاء في الفقرة ٤١ من اتفاق أكرأ أنه "يجب أن يعزز الأونكتاد تركيزه بشكل خاص على احتياجات أقل البلدان نمواً واحتياجات أفريقيا عبر جميع مجالات ولايته"، بينما شددت الفقرة ٢١٢ على أنه ينبغي للتعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد أن يواصل الاستجابة بصفة خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً واحتياجات القارة الأفريقية. ويصف التقرير الأنشطة التي قام بها الأونكتاد في عام ٢٠٠٧ لصالح أقل البلدان نمواً من خلال ركائزه الثلاث: البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

* قُدِّمَ هذا التقرير في التاريخ المشار إليه أعلاه بسبب التأخر في تجهيزه.

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة.....
٣	أولاً- تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٧: المعرفة والتعلم التكنولوجي والابتكار لأغراض التنمية
٤	ثانياً- دعم مشاركة أقل البلدان نمواً في مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر
٥	ثالثاً- المساهمة في استعراض قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً الذي يُجرى كل ثلاث سنوات
٦	رابعاً- التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات
٦	ألف - المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية والتنمية
٧	باء - قانون المنافسة والسياسات المتعلقة بالمستهلكين والتنمية
٨	جيم - التجارة والبيئة والتنمية
٩	دال - السلع الأساسية والتنمية
١٠	هاء - الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً.....
١١	خامساً- الاستثمار وتنمية المشاريع
١٢	سادساً- التكنولوجيا والنقل والإمداد
١٢	ألف - النظم الآلية لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا)
١٣	باء - أنشطة تيسير التجارة والنقل
١٣	جيم - استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار
١٤	دال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٥	هاء - المعهد الافتراضي وبرنامج التدريب من أجل التجارة والدورة التدريبية بشأن أهم القضايا الاقتصادية الدولية.....
١٦	واو - نظام إدارة الديون والتحليل المالي
١٦	سابعاً- خاتمة.....

مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي انعقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. ويرمي البرنامج إلى إدخال تحسين كبير خلال العقد المذكور على الظروف الإنسانية التي يعيش فيها أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة في أقل البلدان نمواً التسعة والأربعين. ويتمثل الهدف المحوري في إحراز تقدم كبير نحو تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر المدقع إلى النصف في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٥ وفي تعزيز التنمية المستدامة في تلك البلدان.

٢- ومن أجل بلوغ تلك الأهداف والغايات، يشدد البرنامج على أهمية اتباع نهج متكامل في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وهو أمر يتطلب، من جهة، تقوية وتحسين الشراكة الإنمائية، ومن جهة أخرى، تحقيق الاتساق والتماسك بين مختلف السياسات والاستراتيجيات على الصعيدين الوطني والعالمي. ويسعى البرنامج كذلك إلى وضع نهج متوازن لتناول العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة للنمو الاقتصادي المتواصل ولتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً. ويسلم البرنامج تسليماً تاماً بالمسؤوليات والالتزامات المشتركة التي تقع على عاتق أقل البلدان نمواً نفسها وعاتق شركائها في التنمية فيما يتعلق بتحقيق أهم أهداف وغايات البرنامج.

٣- وتدعو الفقرة ١١٤ من البرنامج الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى بحث عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة يُعنى بأقل البلدان نمواً بحلول نهاية العقد بغية إجراء تقييم شامل لتنفيذ البرنامج الجاري تطبيقه وتقرير الإجراءات التي ستُتخذ لاحقاً. وبناءً على ذلك، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٢/٢٠٣ المعتمد في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، إلى الأمين العام للأمم المتحدة "إعداد مذكرة في أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة يعرض فيها طرائق عقد هذا المؤتمر، بما في ذلك عملية التحضير له".

٤- وأُعد هذا التقرير بموجب مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٦(د-٥٠) ويقدم معلومات شاملة عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في عام ٢٠٠٧ من أجل دعم أقل البلدان نمواً في مجالات البحوث وتحليل السياسات وبناء توافق الآراء والتعاون التقني.

أولاً - تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٧: المعرفة والتعلم التكنولوجي والابتكار لأغراض التنمية

٥- لا زالت تقارير الأونكتاد المتعلقة بأقل البلدان نمواً تشكل الناتج الرئيسي الذي تقدمه الأمانة في مجال البحوث وتحليل السياسات المتعلقة بأقل البلدان نمواً. ويحاول تقرير عام ٢٠٠٧ الإجابة على الأسئلة التالية: (١) كيف يمكن إدماج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار المعدة خصيصاً للحاق بركب التكنولوجيا في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر المتعلقة بأقل البلدان نمواً؛ (٢) ما هي آثار حقوق الملكية الفكرية المتشددة على عمليات التنمية التكنولوجية في أقل البلدان نمواً؛ وما هي الخيارات السياساتية المتاحة من أجل تحسين بيئة التعلم في تلك البلدان؛ (٣) كيف يمكن التصدي لفقدان الموارد البشرية الماهرة بسبب الهجرة؛ (٤) كيف يمكن أن

تستفيد أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية من المساعدة المخصصة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في دعم تعلم التكنولوجيا والابتكار في تلك البلدان، كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية؟

٦- وفي معرض الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه وعلى غيرها من القضايا ذات الصلة، يكشف التقرير عما للمعرفة والتعلم التكنولوجي والابتكار من أهمية حاسمة في الإنتاج وإضافة القيمة عموماً. فيقول إن الأنماط السوقية الحالية لتدفقات التكنولوجيا إلى تلك البلدان (التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والترخيص) لا تساهم في تقليص الفارق المعرفي العالمي. وبالتالي، يُخشى من زيادة تهميش أقل البلدان نمواً إذا لم تزد المحتوى المعرفي في اقتصاداتها أو لم تنوع اقتصادها عن طريق التعلم والابتكار. وكما جاء في التقارير السابقة، تشتمل الرسالة الرئيسة المتعلقة بالسياسات في تقرير عام ٢٠٠٧ في أن إدراج مسألة تنمية القدرات الإنتاجية - وما يتصل بها من توسيع للعمالة المنتجة - في صلب السياسات الوطنية والدولية هو مفتاح تحقيق التنمية المتواصلة والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. ومن ثم، فإنه لا بد من إعادة توجيه بعض التهج بغيّة التركيز على تيسير عملية التنوع عن طريق تراكم رأس المال وتسريع التعلم التقني وذلك بهدف إحداث تغييرات في البنية الاقتصادية لصالح القطاعات صاحبة القيمة المضافة المحلية الأعلى.

٧- وتداول مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والخمسين في نتائج واستنتاجات التقرير المتعلقة بالسياسات واعتمد استنتاجات متفق عليها. ونُظمت مائدة مستديرة مواضيعية رفيعة المستوى أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) الذي انعقد في أكرا، غانا، من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وفحصت المائدة المستديرة عن كثب التهج المحتملة لتطوير القدرات الإنتاجية لدى أقل البلدان نمواً والأولويات المتصلة بها، بما في ذلك دور المعرفة والتعلم التكنولوجي والابتكار المطابق لها، مستفيدةً في ذلك من الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات الواردة في تقرير عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. واتسمت المداولات بتوافق واسع للآراء على أن منهج السياسة الذي وضعت خطوطه العريضة أمانة الأونكتاد من خلال سلسلة تقاريرها المتعلقة بأقل البلدان نمواً رسم معالم الطريق للاستجابة بفعالية للتحديات الإنمائية التي تواجهها تلك البلدان.

ثانياً - دعم مشاركة أقل البلدان نمواً في مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر

٨- ظل الأونكتاد منذ عدة سنوات يقدم دعماً موضوعياً وتقنياً لأقل البلدان نمواً بغرض تحسين مشاركتها في المؤتمرات والقسم العالمية الكبرى. وفي عام ٢٠٠٧، وضعت الأمانة ونفذت مشروعاً (INT/OT/BP) أُعد خصيصاً لمساعدة تلك البلدان على المشاركة في عملية التحضير لأشغال الأونكتاد الثاني عشر وفي المؤتمر ذاته. وفي إطار هذا المشروع الذي مولته حكومتا النمسا والنرويج، أُجري تقييم شامل للتحديات الهامة التي تواجه أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية بناءً على دراسات حالات قطاعية تناولت بنود التصدير الرئيسية لأقل البلدان نمواً وبناءً على سلسلة من دراسات الحالات الوطنية^(١). وكجزء من ذلك المشروع أيضاً، نظم الأونكتاد في ٢٢-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ اجتماع خبراء تحضيرياً في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة. واعتمد اجتماع الخبراء توصيات

(١) عن أوغندا، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، ورواندا، والسنغال، والسودان وموزامبيق. وقُدمت تلك الدراسات إلى اجتماع خبراء عُقد في أروشا ويمكن الاطلاع عليها في الموقع: www.unctad.org.

في شكل اقتراحات للتفاوض أسهمت إلى حد كبير في مشاركة أقل البلدان نمواً في العمليات التحضيرية لمؤتمر الأونكتاد الثاني عشر وفي المؤتمر ذاته.

٩- ونشرت الأمانة وثيقة تعرض النتائج النهائية للمشروع (UNCTAD/ALDC/2008/1) وتتضمن جميعاً لدراسات الحالات القطاعية ودراسات الحالات القطرية والدروس المستخلصة والاستنتاجات المتعلقة بالسياسة العامة إلى جانب توصيات اجتماع الخبراء. ويتاح ذلك المنشور للدورة الحالية للمجلس بوصفه وثيقة معلومات أساسية في إطار استعراض المجلس للتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج (البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت). وينبغي في الأجل الطويل أن يُنظر إلى تنويع السلع الأساسية بوصفه مفتاح استدامة النمو والتنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وتشير دراسات الحالات الوطنية والقطاعية أيضاً إلى أن هناك مجالاً واسعاً أمام الكثير من أقل البلدان نمواً للالتحاق بمجموعة المصدرين الناجحين، وخاصة مصدري النفط والنحاس والقهوة والكاكاو والفول السوداني والمنسوجات، على سبيل المثال، وذلك بالرغم من العراقيل العديدة والمعقدة. وتكمن في قطاعات البستنة وصيد الأسماك والسياحة كذلك إمكانية تصديرية كبيرة لأقل البلدان نمواً.

ثالثاً - المساهمة في استعراض قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً الذي يجري كل ثلاث سنوات

١٠- ما فتئ الأونكتاد يقدم إسهامات موضوعية وتقنية في أعمال لجنة السياسات الإنمائية^(٢) وفي أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند استعراض قائمة أقل البلدان نمواً. وقد حظي عمل الأونكتاد بشأن دراسات ملامح الضعف الخاصة بأقل البلدان نمواً التي بلغت عتبات رفع أسمائها من القائمة. وهذه الدراسات التي وُضعت نزولاً عند طلب اللجنة تتسم بأهمية قصوى إذ إنها تكشف عن المشاكل الهيكلية التي تواجهها تلك الاقتصادات فتتيح بذلك للجنة تقديم إجابة صحيحة لمسألة الخروج من القائمة. وقد أُدرج ذلك العمل في الولايات الدائمة التي كُلف بها الأونكتاد بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩. وبالإضافة إلى تلك المساهمة تحديداً، دعم الأونكتاد باستمرار عمل اللجنة في وضع وصقل معايير تعيين أقل البلدان نمواً عن طريق توفير مدخلات مفاهيمية ومنهجية وإحصائية^(٣). وفي عام ٢٠٠٧، استفادت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً^(٤) بدورها من الخدمات الاستشارية المباشرة ومن أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد كالأُنشطة التي تركز على تقييم التقدم الهيكلي وعلى

(٢) حُلَّت لجنة السياسات الإنمائية محل لجنة التخطيط الإنمائي السابقة. في عام ١٩٩٨،

(٣) *Assessing structural progress in countries that are deemed eligible for graduation: Implications for the triennial review of the list of LDCs.* UNCTAD (10 January 2008). Do they demonstrate "structural progress"? A summary of assessment of seven graduation cases: Cape Verde, Maldives, Samoa, Equatorial Guinea, Kiribati, Tuvalu and Vanuatu. UNCTAD (10 January 2008) (تقييم التقدم المحرز في البلدان التي تعتبر مؤهلة للخروج من القائمة: آثار استعراض قائمة أقل البلدان نمواً الذي يجري كل ثلاث سنوات. الأونكتاد (١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). هل تبدي "تقدماً هيكلياً"؟ ملخص تقييم سبع حالات للخروج من القائمة: الرأس الأخضر وملديف وساموا وغينيا الاستوائية وكيريباس وتوفالو وفانواتو. الأونكتاد (١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).

(٤) الرأس الأخضر، وغينيا الاستوائية، وكيريباس، وملديف، وساموا، وتوفالو، وفانواتو.

تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان التي يحتمل خروجها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي تركز على وضع استراتيجية للانتقال للسلس.

رابعاً - التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات

١١ - يساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً على تحقيق مكاسب إنمائية من التجارة الدولية في السلع والخدمات وفي السلع الأساسية. والغاية من ذلك عموماً هي المساعدة على التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الحصول على الخدمات الأساسية من أجل حياة أفضل. وفي عام ٢٠٠٧، ساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً في المجالات الرئيسية الآتي ذكرها.

ألف - المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية والتنمية

١٢ - استمر الأونكتاد في مساعدة أقل البلدان نمواً - فرادى وجماعة - في تحضيراتها لمفاوضات الدوحة بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية^(٥) كما وفر الدعم للمفاوضات على التجارة في الخدمات وتيسير التجارة وقواعد منظمة التجارة العالمية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والقضايا الإنمائية كالمعونة من أجل التجارة. وساعدت الأمانة أقل البلدان نمواً كذلك في مسائل الوصول إلى الأسواق وبالحصول مسألة انخسار المعاملة التفضيلية والوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية/الحصص لمصلحة تلك البلدان. وواصل الأونكتاد كذلك دعم أقل البلدان نمواً من أجل الانضمام^(٦) إلى منظمة التجارة العالمية ودعمها في المفاوضات التجارية الإقليمية بين البلدان النامية والمفاوضات بين بلدان من أفريقيا والكاربي والمحيط الهادي وبين الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية^(٧). واشتمل ذلك الدعم على عمليات تقييم الخدمات وعلى التحضير لما يلي: (١) المفاوضات الإقليمية بغية خلق إطار عمل إقليمي يتعلق بتجارة الخدمات؛ (٢) المشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات؛ (٣) التحديات المرتبطة بالمفاوضات الموازية بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبين الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. علاوةً

(٥) اشتملت تلك المساعدة على اجتماع استشاري بشأن التقدم في تنفيذ توصيات فرقة العمل التابعة لمنظمة التجارة العالمية المعنية بالمعونة من أجل التجارة، الذي نظمه مكتب جنيف لمجموعة الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي بالتعاون مع أمانة الكومنولث والاونكتاد ومنظمة التجارة العالمية (جنيف، ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧).

(٦) في عام ٢٠٠٧، قُدم الدعم التقني والاستشاري، ومن ضمنه جولة دراسية وحلقات دراسية تدريبية في جنيف، لإثيوبيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، واليمن. ونُظمت أيضاً دورات تدريبية مكثفة على إدارة اجتماعات الأطراف العاملة بشأن الانضمام في جنيف وفي عواصم البلدان المعنية لفائدة أعضاء الفريق المفاوض عن تلك البلدان.

(٧) قُدمت المساعدة أيضاً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد وخدمة حلقة عمل إقليمية لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء بشأن "اتفاقات الشراكة الاقتصادية: قضايا الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية" نُظمت في بروكسل يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقُدمت مساهمة موضوعية في تلك الأنشطة اشتملت على اجتماع للخبراء نظمته أمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي لمناقشة تلك الاتفاقات والقضايا المؤسسية والقانونية ذات الصلة (بروكسل، ٩-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧).

على ذلك، قدم الأونكتاد الدعم المؤسسي لعدد من أقل البلدان نمواً من خلال البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية^(٨).

١٣- وقدم الأونكتاد أيضاً، في إطار عمله الشامل المتعلق بالخدمات، المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في تقييم مساهمة قطاع الخدمات في تنمية تلك البلدان؛ وفي إصلاح ذلك القطاع مع التأكيد على التنمية؛ وفي تسهيل الحصول على الخدمات الأساسية؛ وفي إنتاج بيانات ومواد مرجعية هامة تُستخدم في المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن التجارة في الخدمات. وفي عام ٢٠٠٧، استفادت أقل البلدان نمواً من المساعدة التقنية التي ركزت على عملية الطلب والعرض المتعلقة بمفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ومن المساعدة التقنية المتعلقة بمفاوضات تحديد القواعد فيما يتعلق بصيغ المعاملة الخاصة بالمنوحة لأقل البلدان نمواً والأنظمة المحلية والطبعة الرابعة للاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. وقُدِّم دعم موضوعي إلى اجتماع تناول مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الخدمات عُقد في بورت لويس، موريشيوس، يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ومكّن عمل الأمانة أقل البلدان نمواً من القيام بدور مبادر وبنّاء في المفاوضات التي عُقدت في مرحلة ما بعد هونغ كونغ وفي جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وساعد الأونكتاد أيضاً في تقوية قدرات تلك البلدان المؤسسية والبشرية والمشاريع على التفاوض وعلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتنفيذها والاستفادة منها.

باء - قانون المنافسة والسياسات المتعلقة بالمستهلكين والتنمية

١٤- في أثناء عام ٢٠٠٧، قدمت الأمانة دعماً واسع النطاق لأقل البلدان نمواً في مجالات تتعلق بقانون المنافسة والسياسات المتعلقة بالمستهلكين وبالتنمية على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي. والهدف العام من عمل الأمانة هو المساعدة في تحسين القدرات المؤسسية والقدرة التنافسية لتلك البلدان وتحسين مناخ الأعمال فيها بصورة عامة.

١٥- وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، أعد الأونكتاد استعراض نظراء طوعي لسياسة المنافسة الإقليمية لفائدة ثمانية بلدان أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا^(٩). واستعراضات النظر جزء من برنامج المساعدة التقنية الذي وُضع من أجل تقديم تقييم موجز ووقائعي لأهم العراقيل التي تحول دون خلق أسواق تنافسية وقابلة للاستمرار في أقل البلدان نمواً وتوصيات في السياسة العامة بشأنها. وفي هذا السياق، عُقد اجتماع إقليمي

(٨) اشتملت المساعدة المقدمة في عام ٢٠٠٧ على تنظيم حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية للجان المشتركة بين المؤسسات المعنية بمفاوضات الدوحة (جنيف، ٩-١١ تموز/يوليه) حضرها مسؤولون وخبراء في مجال التجارة من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق وغيرها من البلدان المستفيدة من ذلك البرنامج. وقُدِّم مزيد من الدعم بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية من أجل إنشاء مركز مراجع عن منظمة التجارة العالمية ونقاط استعمال وطنية بشأن نظام التجارة المتعددة الأطراف في السنغال وزامبيا ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق.

(٩) سبع من الدول الثماني الأعضاء في الاتحاد هي من أقل البلدان نمواً.

في بنن ونُظمت حلقة عمل تدريبية في السنغال في عام ٢٠٠٧. فناقش اجتماع بنن توصيات استعراض النظراء والمتابعة ذات الصلة بينما كانت حلقة العمل التدريبية الإقليمية التي استضافها السنغال تهدف إلى رفع مستوى مهارات القضاة الوطنيين وتحسين فهمهم لمجالات التداخل بين المحاكم الإقليمية والوطنية. وساعدت الأمانة كذلك الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في صياغة أحكام اتفاق الاتحاد المتعلق بالسياسات العامة في مجالي المنافسة والممارسات التجارية غير المنصفة المبرم في عام ٢٠٠٢. ونظم الأونكتاد وأمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي والوزارات الحكومية المسؤولة عن التجارة اجتماعات استشارية وطنية وحلقات عمل لجمع المعلومات بغرض صياغة اتفاق تعاون للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي بشأن تنفيذ سياسة المنافسة وصياغة مرفق بذلك الاتفاق يتعلق بالممارسات التجارية غير المشروعة. وقُدّم ذلك الاتفاق بصيغته النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى أمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي من أجل الموافقة عليه ومتابعته. وأنشئت أيضاً شبكة من الروابط بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وبين الأجهزة المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء فيه.

١٦- وعلى الصعيد الوطني، استفاد عدد من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٧ من عمل الأمانة في مجالات مختلفة من قانون المنافسة والسياسات المتعلقة بالمستهلكين^(١٠). وقُدّمت إلى وكالة المنافسة في ملاوي خدمات خبير مقيم لمدة ثلاثة أشهر من أجل مساعدتها على إطلاق عملها، في حين تناولت بحوث الأونكتاد في سياسات المنافسة وبحوثه المتعلقة بالتنمية وعمله في تحليل السياسات أثر الممارسات المانعة للمنافسة على آفاق التجارة والتنمية فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً كبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، وليسوتو، ومالي، والنيجر، على وجه الخصوص.

جيم - التجارة والبيئة والتنمية

١٧- لقد واصلت أقل البلدان نمواً في منطقة شرق أفريقيا الاستفادة من أنشطة^(١١) قامت بها فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية. ووضعت لجنة شرق أفريقيا المعنية بالمعايير معيار شرق أفريقيا للزراعة العضوية، وهو من مبادرات فرقة العمل الأنفة الذكر، ثم وافقت عليه في آذار/مارس ٢٠٠٧. وهذا المعيار هو المعيار العضوي الإقليمي الثاني من نوعه في

(١٠) على الصعيد الوطني، نُظمت مائدة مستديرة في بنوم بنه بكمبوديا، يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ساعد خلالها ممثلو الحكومة والقطاع الخاص في كمبوديا على وضع إطار عمل مؤسسي لتطبيق قانون المنافسة. وبالمثل، نُظمت في بوتان في عام ٢٠٠٧ حلقتا عمل وطنيتان لفائدة أصحاب المصلحة حول قضايا حماية المستهلكين وتضمّنتا تقديم مشروع قانون كمبوديا لحماية المستهلك.

(١١) استكملت مشاريع التقييم المتكامل الوطنية بالنسبة لبلدان منطقة شرق أفريقيا، بما فيها أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، نُظّم مؤتمر الزراعة العضوية في شرق أفريقيا في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومع مركز التجارة الدولية ومع الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية. واجتذب المؤتمر ٢٥٠ مشاركاً لحشد الدعم للزراعة العضوية بوصفها فرصة للوصول إلى الأسواق وتحقيق التنمية المستدامة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، نظم الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة وفرقة العمل الوطنية الكينية الخاصة بالبستنة، في نيروبي، كينيا، حلقة عمل حضرها بلدان عديدة بعضها من أقل البلدان نمواً بعنوان "الممارسات الزراعية الجيدة في شرق أفريقيا وجنوبها: الممارسات والسياسات".

العالم وهو أول معيار ينبثق عن تعاون حقيقي بين جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني. والغاية المباشرة من ذلك المعيار هي طمأنة المستهلكين إلى أن المنتجات التي تحمل وسم "منتج عضوي" قد زُرعت وفق أساليب تخضع لمعايير محددة اعتماداً على إدارة المنظومة الإيكولوجية وعدم استعمال الأسمدة والمبيدات الاصطناعية. ومن المتوقع أن يعطي المعيار الجديد دفعة جديدة للتجارة في المنتجات العضوية ولتنمية السوق في المنطقة وأن يرفع وعي المزارعين والمستهلكين بالزراعة العضوية وأن ينشئ موقفاً تفاوضياً موحداً سيساعد المزارعين العضويين في شرق أفريقيا على الوصول إلى الأسواق العالمية. وقد استطاع الأونكتاد بدوره، من خلال مبادراته المتعلقة بالتجارة البيولوجية، أن يساهم في تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على تطوير أعمال تجارية مستدامة ستساعد في تسويق منتجات التنوع الأحيائي في أوغندا وزامبيا وموزامبيق وغيرها من البلدان.

١٨- وفي عام ٢٠٠٧، أنجزت فرقة العمل أيضاً دراسة بعنوان "أفضل ممارسات السياسة المتعلقة بالمنتجات العضوية: ما يمكن أن تفعله حكومات البلدان النامية لتشجيع قطاع الزراعة العضوية" (UNCTAD/DITC/TED/2007/3). وتقدم تلك الدراسة بعض الإرشاد بشأن الكيفية التي يمكن بها لأقل البلدان نمواً أن تضع سياسات مناسبة لقطاع المنتجات العضوية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالمعايير والنظم والأسواق والإنتاج والتدريب والأبحاث. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت دراسات حالات تحليلية ضمن الدراسة المعنونة "معايير القطاع الخاص والمخططات الوطنية الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة: الآثار على صادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من الفواكه والخضار الطازجة: تجارب أوغندا وغانا وكينيا" (UNCTAD/DITC/TED/2007/13).

دال - السلع الأساسية والتنمية

١٩- في عام ٢٠٠٧، نفذت الأمانة طائفة واسعة من أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني^(١٢) تتعلق بالسلع الأساسية والمجالات ذات الصلة، وذلك في العديد من أقل البلدان نمواً؛ فقد تم، مثلاً، وضع وتنفيذ مشروع مشترك مع البنك الدولي والمجلس الدولي للتعدين والفلزات^(١٣) يتعلق بمشكلة توزيع الموارد المعدنية. وبالمثل، شاركت تشاد وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال والسودان والصومال وغينيا الاستوائية ومالي وملاوي في الاجتماع الحادي عشر في المؤتمر الأفريقي المعني بتجارة وتمويل البترول والغاز الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠٠٧، في

(١٢) نُفذت في غينيا وموزامبيق وجزر المحيط الهادي مشاريع لمساعدة أقل البلدان نمواً على التقيد بالشروط الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية ومعايير القطاع الخاص. وتم أيضاً إطلاق مشروع صحي يتعلق بالصحة النباتية في موزامبيق في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ونظم الأونكتاد حلقات عمل تدريبية حول مسائل تتعلق بالمعايير العضوية وبمنح الشهادات في موزامبيق في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وحول الشروط الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية وتكاليف سلامة الأغذية الزراعية ومتطلبات النوعية في فانواتو في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

(١٣) أنشأ الأونكتاد، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للتعدين والفلزات ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، موقعين يتضمنان معلومات عن المشروع وعن أفضل الممارسات في ميدان التعدين: www.natural-resources.org/minerals و www.goodpracticemining.org. وشارك في المشروع بنك زامبيا الإنمائي ومصرف التجارة والتنمية لأفريقيا الشرقية والجنوبية ومصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبنك أفريقيا للتصدير والاستيراد.

نيروبي، كينيا. واشتملت أنشطة أخرى متعلقة بالسلع الأساسية قامت بها الأمانة على اجتماع سابق لمؤتمر الأونكتاد الثاني عشر وهو المؤتمر المشترك بين الهند وأفريقيا بشأن الهيدروكربون الذي انعقد يومي ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في نيودلهي، الهند^(١٤). وأسهم ذلك الاجتماع في الجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في قطاع الطاقة، على كل من المستوى الحكومي والمستوى التجاري.

٢٠- وفيما يخص تمويل تجارة السلع الأساسية، استضاف الأونكتاد الاجتماع السنوي للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي الذي انعقد في جنيف يومي ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وشاركت في ذلك الاجتماع ١٣ مؤسسة وطنية وإقليمية - تخدم أكثر من ثمانين بلداً - من أجل مناقشة التعاون بين بلدان الجنوب وتعيين الفرص السانحة وأنشطة التنفيذ على مدى الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد مؤتمراً دولياً بشأن الثورة الزراعية وتمويل سلسلة القيمة الزراعية في مومباي، الهند، من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧. واشترك في تنظيم ذلك الاجتماع منظمة الأغذية والزراعة وبورصة السلع الأساسية المتعددة في الهند المحدودة ومصرف الدولة الهندي واجتمع فيه ١٥٠ مشاركاً من بلدان مثل أفغانستان وبنغلاديش. وكانت الغاية الرئيسة من المؤتمر تدارس أفضل الممارسات في استخدام سلاسل القيمة الزراعية كآلية لتقديم خدمات مالية إلى المشاركين في تلك السلاسل. وفي بامباكو، مالي، نظم الأونكتاد في ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل إقليمية بشأن تحسين سلسلة القيمة في قطاع إنتاج القطن في أفريقيا عن طريق زيادة التجارة والاستثمار مع التركيز بشكل خاص على التعاون بين بلدان الجنوب. وعزز ذلك الحدث "مبادرة القطن" (انظر الوثيقة TN/AG/GEN/4) عن طريق بحث سبل الحصول على مزيد من التمويل والاستثمارات وتطوير تجارة القطن. وشاركت في حلقة العمل الإقليمية تلك ثمانية بلدان من أقل البلدان نمواً (من بينها أوغندا وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، ومالي، والنيجر).

هاء - الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً

٢١- يبلغ عدد البلدان المشاركة في الإطار المتكامل ٤٥ بلداً^(١٥) في الوقت الراهن. وأُنجزت دراسات تشخيصية للتكامل التجاري ونُظمت حلقات عمل للتصديق على نتائج تلك الدراسات بالنسبة لثلاثين بلداً^(١٦)؛ في حين بلغت

(١٤) شارك في هذا الاجتماع من بين أقل البلدان نمواً: إثيوبيا وأوغندا وتشاد وجزر القمر ورواندا والسنغال والسودان والصومال وملاوي وموريتانيا والنيجر.

(١٥) إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، تيمور-ليشتي، توغو، توفالو، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، السودان، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، النيجر، ساموا، هايتي، اليمن.

(١٦) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بوركينا فاسو، بروندي، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غامبيا، غينيا، فانواتو، ليبيريا، ليسوتو، كمبوديا، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، النيجر، اليمن.

عملية الدراسات التشخيصية مراحل متفاوتة في ١٥ بلداً^(١٧)؛ ويخضع أحد أقل البلدان نمواً لاستعراض تقني في انتظار قبوله^(١٨). وواصل الأونكتاد المشاركة بجهة في عملية الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، سواء عن طريق تقديم تعليقات موضوعية قبل الفروع من الدراسة التشخيصية أو من خلال المشاركة في البعثات الرئيسية المتعلقة بتلك الدراسات. ورتب الأونكتاد حلقات عمل ولبعثات استشارية قبل إجراء دراسات تشخيصية للتكامل التجاري، كما قدم الدعم من أجل المشاركة في الاجتماعات بشأن إطار العمل المتكامل كحلقات عمل التصديق على الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. وساعد الأونكتاد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسيراليون في صياغة مشروعين يتعلقان بقواعد المنشأ وتحسين القدرة على صياغة سياسة تجارية ومعلومات تجارية على التوالي. وساهم الأونكتاد أيضاً، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، في برنامج دعم تنمية الصادرات في بنن. وفي سان تومي وبرينسيبي، عمل الأونكتاد على إنجاز مشروع لبناء القدرات لفائدة وزارة التجارة في البلد بتمويل من الوكالات المانحة الثنائية. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن إطار العمل المتكامل، انظر TD/B/55/CRP.1.

خامساً - الاستثمار وتنمية المشاريع

٢٢- في إطار مشروع حساب التنمية الذي أنشأته الأمم المتحدة^(١٩)، شرع الأونكتاد في تنفيذ برنامج مساعدة تقنية لفائدة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بهدف تعزيز قدرة وكالات الاستثمار الوطنية على جمع ونشر وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات الشركات عبر الوطنية، على سبيل المثال. ويشتمل ذلك العمل على المساعدة في تحسين القدرات المؤسسية حتى يتسنى تقييم أهمية الشركات عبر الوطنية في اقتصادات البلدان المستفيدة ووضع سياسات مواتية للاستثمار. والغاية منه أيضاً تقوية الربط الشبكي وبناء الشراكات بين بلدان المنطقة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وجمع البيانات والإبلاغ عن الشركات عبر الوطنية. وفرغ الأونكتاد كذلك من استعراض سياسة الاستثمار^(٢٠) الموريتانية الذي ركز على تشجيع الاستثمار ومن إعداد دليل استثمار خاص بينن في عام ٢٠٠٧. وفي أثناء ذلك العام، شرعت الأمانة أيضاً في دراسة تناولت أفضل الممارسات في اقتصادات ما بعد التراجع وأخذت هذه الدراسة حالة موزامبيق كمثال.

(١٧) إريتريا، أفغانستان، تيمور - ليشتي، الرأس الأخضر، توغو، توفالو، جزر سليمان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، غينيا - بيساو، كيريباس، ليبيريا، النيجر، ساموا، هايتي.

(١٨) غينيا الاستوائية.

(١٩) مشروع "دعم اتخاذ القرارات وصوغ السياسات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونيتري". مجموعة البلدان المستفيدة من هذا المشروع من بين أقل البلدان نمواً هي: إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السودان، مدغشقر، ملاوي.

(٢٠) أطلقت الأمانة أيضاً استعراضات سياسات الاستثمار في ثلاثة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً هي بوركينافاسو، وبوروندي، وسيراليون، في حين استفادت إثيوبيا وبنن ورواندا من عدد من أنشطة المتابعة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات المفروغ منها.

٢٣- أمّا في مجال تشجيع الاستثمار فقد نُظمت عدة حلقات عمل تدريبية^(٢١) وجولات دراسية في عام ٢٠٠٧ استفاد منها الكثير من أقل البلدان نمواً. وتواصل مشروع بناء القدرات على حسن التدبير في مجال تشجيع وتيسير الاستثمار - الذي استفادت منه كل من رواندا وملديف في عام ٢٠٠٧ - من خلال تنفيذ توصيات التقرير الاستشاري المتعلق بحسن تدبير تشجيع الاستثمار. وواصل الأونكتاد بدوره توفير التدريب وتقديم المساعدة التقنية المخصصة فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية لعدد من أقل البلدان نمواً ومن بينها: أنغولا (بشأن التطورات الأخيرة في تلك الاتفاقات) وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (بشأن المسائل التقنية المتعلقة بالمفاوضات على اتفاق التجارة الحرة مع اليابان). أما فيما يخص حقوق الملكية الفكرية فقد عقد الأونكتاد حلقتي عمل إقليميتين بشأن تطوير قدرات إنتاج وعرض محلية في قطاع الصيدلة في كل من إثيوبيا وفي جمهورية تنزانيا المتحدة.

٢٤- وأكملت أوغندا المرحلة التجريبية من برنامج الأونكتاد المتعلق بالروابط التجارية^(٢٢). فقد جمع ذلك المشروع، منذ بدايته في عام ٢٠٠٥، خمس شركات عبر وطنية بعدد من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تعمل في القطاعات التالية: صناعة الأغذية (١٥٠٠) والاتصالات (١٣) والعقار (٦) والصناعة التحويلية (٤). ونظراً للنجاح الذي حققته المرحلة الابتدائية، تعهدت جميع الشركات عبر الوطنية التي شاركت في البرنامج بأن تشارك وتساعد في زيادة توسيع البرنامج. ومن أهم الفوائد التي أثبتتها المرحلة الابتدائية أن برنامج الروابط ساعد على الارتقاء بالموردين المحليين وإعدادهم "للدخول في شركات". وأثبت البرنامج أيضاً أنه آلية مهمة لتعزيز مهارات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الأعمال في المناطق الحضرية والريفية. وسعيًا إلى توسيع المرحلة الابتدائية من البرنامج، نظم الأونكتاد في عام ٢٠٠٧ حلقتي عمل تدريبيتين على المشاريع في جمهورية تنزانيا المتحدة لفائدة أصحاب المشاريع المحليين وأصحاب الأعمال التجارية. وكان التدريب، المرتكز إلى منهجية برنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع (إمبريتيك)، جزءاً من جهود الأونكتاد في سبيل إطلاق برنامج الروابط التجارية وإنشاء مركز إمبريتيك في البلد.

سادساً - التكنولوجيا والنقل والإمداد

ألف - النظم الآلية لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا)

٢٥- بدأ تطبيق نظام الأسيكودا⁺ في عدة بلدان. ومن البلدان التي استفادت من هذا النظام في الآونة الأخيرة أفغانستان وتوغو وغينيا ومدغشقر وموريتانيا بينما تم التوقيع على اتفاقات لدعم مشاريع قائمة و/أو مشاريع توسيع مع تشاد وتيمور-ليشتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وكمبوديا وهايتي. وفي منطقة شرق أفريقيا، يجري حالياً

(٢١) تشتمل حلقات العمل تلك على جولة دراسية منظمة لفائدة موظفين فنيين وتنفيذيين من أفغانستان وجزر سليمان وساموا في استضافة منظمة اليابان للتجارة الخارجية؛ وحلقة عمل لتدريب ممثلي التجارة الأنغوليين على مختلف وسائل تشجيع الاستثمار والمسائل المتصلة بالتجارة؛ وحلقة عمل تدريبية حول استهداف المستثمرين والخدمات التالية للاستثمار عُقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، لفائدة العاملين في وكالة الاستثمار الإثيوبية.

(٢٢) يرمي البرنامج إلى زيادة القدرة التنافسية لدى المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إنشاء وتقوية الروابط التجارية بين المنظمات عبر الوطنية والموردين المحليين.

تنفيذ خمسة مشاريع وطنية (لفائدة بلدان منها إريتريا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية) وذلك بالتعاون مع أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي عام ٢٠٠٧، تم البدء في نشاط تعاون إقليمي آخر مع أمانة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا للمساعدة في تطوير وتنفيذ نظام المرور العابر الإقليمي من خلال برنامج أسيكودا. وفي عام ٢٠٠٧، قدمت الأمانة إلى أفغانستان مساعدة تقنية هامة (عن طريق مشروع تعجيل تحديث الجمارك وتيسير التجارة الذي يموله البنك الدولي)؛ وذلك على سبيل المثال لمساعدة البلد في معالجة المسائل القانونية والتنظيمية من قبيل صياغة إطار عمل قانوني جديد لقطاع النقل الأفغاني ووضع قواعد وأنظمة جديدة تخضع لها شركات النقل في البلد.

باء - أنشطة تيسير التجارة والنقل

٢٦- في عام ٢٠٠٧، استكمل الأونكتاد مشروع "بناء القدرات في التجارة وتيسير النقل للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية"، بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية. وكان الغرض الرئيس من المشروع توفير الدعم من أجل إنشاء مجموعات أعمال تجارية عبر الحدود عن طريق شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وأقيمت المجموعات على أساس العمل في ممرات مختارة للمرور العابر في أفريقيا وآسيا، وهي ممر ترانس - كابريري الذي يربط بين ناميبيا وزامبيا وممر بانكوك - فينيتيان الذي يربط بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند. وساعد المشروع كذلك في إنشاء شبكة روابط عملية ومتعاونة بين أصحاب المصلحة كالجمارك وسلطات الموانئ ومشغلي المحطات ووكلاء الشحن ووكلاء التخليص الجمركي وغير ذلك من سلطات الحدود في البلدان المعنية. وفي عام ٢٠٠٧، نظمت الأمانة كذلك حلقة دراسية في داكار، السنغال، عن تيسير النقل والتجارة طبقاً لخطة عمل بانكوك.

جيم - استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٢٧- استفادت أنغولا وموريتانيا من برنامج الأونكتاد لاستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقدم استعراض تلك السياسات المتعلقة بأنغولا إلى لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشرة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٨ في جنيف. ووفر الاستعراض أساساً لإجراء تبادل مفتوح للآراء ولتقاسم الخبرات بين صناعات السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في مسائل مثل الاستثمار وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا. ويمكن استعراض السياسات المتعلقة بأنغولا كذلك من تحديد توصيات محددة لكل قطاع في الزراعة والتعليم والصحة، وتدابير خلق بيئة تمكّن من الابتكار داخل البلد. واستفادت أقل البلدان نمواً كذلك من مبادرة الأمانة الجديدة المتعلقة بشبكة مراكز الامتياز في مجال العلم والتكنولوجيا^(٢٣)، التي أطلقت في عام ٢٠٠٧. وتؤكد تلك المبادرة على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب كوسيلة

(٢٣) أطلقت مبادرة مراكز الامتياز في مجال العلم والتكنولوجيا، وهي مشروع مشترك بين الأونكتاد ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة، لصالح مؤسسات علمية بارزة في العالم النامي ترغب في أن تكون محاور إقليمية للأبحاث والتدريب. وترمي المبادرة إلى تحسين المهارات الخاصة بالعلماء والمهندسين الشباب من بلدان نامية أخرى وإلى تقوية الروابط داخل المجتمع العلمي في البلدان النامية وإلى التعريف بآخر صرعات التكنولوجيا لأغراض التنمية.

لتسخير التكنولوجيا لخدمة التنمية ولإبطال الأثر السلبي لهجرة الأدمغة. واستفاد من تلك المبادرة أكثر من مائة عالم شاب من البلدان النامية، منها ٤٦ بلداً من أقل البلدان نمواً.

دال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٨- في عام ٢٠٠٧، قدمت الأمانة خدمات استشارية إلى حكومي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا بشأن المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدتهما في إعداد مشروع قانون التجارة الإلكترونية ضمن إطار عمل قانوني إقليمي منسق للتجارة الإلكترونية. ونُظمت موائد مستديرة للتشاور بين أصحاب المصلحة في كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا في عام ٢٠٠٧ بغية تقديم مشروع قانون التجارة الإلكترونية ومناقشة آثاره القانونية على التجارة وعلى آفاق التنمية بالنسبة للبلدين. وقد قدم الأونكتاد المساعدة إلى أمانة جماعة شرق أفريقيا في صياغة مشروع قانون إقليمي للتجارة الإلكترونية وتم بناءً على ذلك إنشاء فرقة عمل^(٢٤) إقليمية مختصة في قانون شبكة الإنترنت في عام ٢٠٠٧. ونُظمت حلقتا عمل إقليميتان أخريان^(٢٥) في عام ٢٠٠٧ تناولتا قياسات مجتمع المعلومات، أي إقامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في البلدان النامية.

٢٩- وفيما يتعلق بالسياحة الإلكترونية، واصل الأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً في إعداد السياسات الوطنية و/أو مراجعتها و/أو تنفيذها. وساعدت مختلف أنشطة الأمانة البلدان المستفيدة على أن تدرك بشكل أفضل آثار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة على التنمية. وساعد الأونكتاد أيضاً في بناء القدرات المؤسسية لدى أصحاب المصلحة، وذلك مثلاً بالمساعدة في إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة. والغرض من تلك الشراكات هو تنظيم سفريات سياحية والترويج لها بصورة جماعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأنجزت كذلك دراسات حالات قطرية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا. ونظمت الأمانة عدداً من حلقات

(٢٤) استُقدم أعضاء الفرقة العاملة من وزارات ومصالح حكومية ذات صلة؛ ومن جمعيات إقليمية للقانونيين وغيرهم من المهنيين، كجمعية القانون لشرق أفريقيا واتحاد قضاة شرق أفريقيا ومجلس الأعمال التجارية لشرق أفريقيا؛ ومن أمانة جماعة شرق أفريقيا (من دائرتها القانونية ومن محكمة شرق أفريقيا ومن الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا). ونُظم أول اجتماع إقليمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٢٥) عُقدت حلقة عمل في أديس أبابا، إثيوبيا، من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد. وعُقدت حلقة عمل إقليمية أخرى حول بناء القدرات في مجال قياسات مجتمع المعلومات في غرب آسيا في القاهرة، مصر، يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والأونكتاد والمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

العمل التدريبية^(٢٦) عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة المستدامة لفائدة جهات فاعلة من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

هاء - المعهد الافتراضي وبرنامج التدريب من أجل التجارة والدورة التدريبية بشأن أهم القضايا الاقتصادية الدولية^(٢٧)

٣٠- واصل معهد الأونكتاد الافتراضي مساعدة المؤسسات^(٢٨) الأكاديمية في أقل البلدان نمواً في تعزيز قدرتها على تدريس قضايا التجارة والتنمية والبحث فيها. وفي عام ٢٠٠٧، أتى إلى جنيف، بمساعدة الأونكتاد، سبعة أكاديميين من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وموزامبيق للعمل في مشاريع بحثية محددة تم بلدهم. وخلال العام نفسه، استفاد ٢١ من طلبة الماجستير في التجارة الدولية من جمهورية تنزانيا المتحدة من حلقة دراسية نظمها موظفو الأونكتاد عن اقتصاديات إنتاج وتجارة السلع الأساسية. وحصل باحثان آخران من السنغال أيضاً على المساعدة في تكييف المواد التعليمية للمعهد الافتراضي المتعلقة بالسلع الأساسية مع احتياجات المؤسسات الأكاديمية في بلدهما.

٣١- وفي إطار برنامج التدريب من أجل التجارة الذي ينفذه الأونكتاد، شارك ١٤ مدرساً يتعلمون عن بعد في حلقة عمل^(٢٩) استغرقت أربعة أيام في داكار، السنغال، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وركزت حلقة العمل تلك على سبل تيسير إدارة دورات التعليم عن بعد والوصول إلى منصة تعليم التدريب من أجل التجارة في كل بلد من بلدان المدرسين. وفي ميدان إدارة الموانئ، شارك مشغلو الموانئ من كوتونو في بنن وداكار في السنغال ولومي في توغو في حلقة عمل لتدريب المعلمين استغرقت ثلاثة أسابيع ونُظمت في مارسيليا، فرنسا، في مستهل عام ٢٠٠٧. وأثناء عام ٢٠٠٧ أيضاً تلقت موانئ داكار، وسيهانوكفيل في كمبوديا، وبنوم بنه، وكوتونو، وكوناكري في غينيا، ولومي المساعدة من الأمانة في مجال إدارة الموانئ والمجالات ذات الصلة. وفي آسيا، وكجزء من مشروع

(٢٦) نظمت حلقات تدريبية أخرى في أنتسيرا ب.مدغشقر في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وفي فينيتان بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك نظم الأونكتاد مؤتمراً وحلقتي تدريب عن السياسة الإلكترونية لمنطقة آسيا والبحر الكاريبي في كوتا كينالو بماليزيا في آذار/مارس ٢٠٠٧ شاركت فيها أقل البلدان نمواً من المنطقة (بوتان وجزر سليمان وكمبوديا وملديف ونيبال). ونظمت أيضاً حلقة دراسية لصالح بنن وبوركينا فاسو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(٢٧) كان يسمى من قبل دورة "الفقرة ١٦٦".

(٢٨) استفادت كل من جامعة دار السلام في جمهورية تنزانيا المتحدة، وجامعة الشيخ آنتا ديوب في السنغال، وجامعة إدواردو موندلان في موزامبيق، وجامعة ماكيريري في أوغندا، من خدمات استشارية بشأن وضع المناهج.

(٢٩) حضر حلقة العمل الأولى مشاركون من بنن وتوغو والسنغال وغينيا ومالي ومدغشقر وموريتانيا. ونظمت حلقة عمل ثانية مماثلة لصالح بوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وغينيا ومالي وموريتانيا بمساعدة مدرّسين محليين بواسطة برنامج الأونكتاد للتعليم عن بعد. وبعد حلقات العمل تلك، اجتمع صانعو القرار من تلك البلدان الثمانية في جنيف لمناقشة أنشطة التعاون التقني الممكنة في مجال السياحة المستدامة لأغراض التنمية بفضل تمويل من حكومة بلجيكا.

إقليمي لأجل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نظمت الأمانة ١٧ حلقة عمل تناولت ذلك الموضوع كانت اثنتان من بينها حلقتان دراسيتان إقليميتان "لتدريب المدربين".

واو - نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٣٢- تشمل المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في مجال إدارة الديون والتحليل المالي تطوير وتثبيت وصيانة برمجيات متخصصة لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة التشغيلية والإحصائية والتحليلية. ويساهم البرنامج كذلك في جهود بناء القدرات المؤسسية والبشرية عن طريق الخدمات التدريبية والاستشارية وتحقيق البيانات وتحليل الديون الأساسي. وفي عام ٢٠٠٧، استفادت ٢٩ مؤسسة في ٢٢ من أقل البلدان نمواً^(٣٠) من المساعدة التقنية المقدمة كجزء من برنامج نظام رصد الديون والتحليل المالي (دمفاس) وفي الوقت الراهن يستخدم ١٧ بلداً من تلك البلدان ديمقاس في إدارة ديونه بشكل يومي. وكمبوديا آخر من لحق بركب المستفيدين من نظام ديمقاس في عام ٢٠٠٧ وقد بدأت المفاوضات بشأن تنفيذ ديمقاس من قبل بلدين آخرين من أقل البلدان نمواً (الرأس الأخضر وجزر القمر).

سابعاً - خاتمة

٣٣- كما حدث في السنوات السابقة، استفادت أقل البلدان نمواً - فرادى وجماعة - استفادة كبيرة في عام ٢٠٠٧، من الأنشطة التي قام بها الأونكتاد ككل لتنفيذ برنامج العمل. ولا تزال هناك حاجة لأن تبذل الجهات المانحة والبلدان المستفيدة والأمانة مزيداً من الجهود من أجل ضمان استمرار واستدامة مشاريع وبرامج بناء القدرات. وإن وجود موارد يمكن التنبؤ بتوفرها وتوفر قدرات الامتلاك لدى أقل البلدان نمواً واستمرار واستدامة أنشطة بناء القدرات كلها عوامل حاسمة في تقوية الأثر الموضوعي والإمكاني لما تقوم به الأمانة من أنشطة واسعة النطاق تم أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، لا يزال صندوق الأونكتاد الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً من الوسائل الهامة لبدء وتصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً. بيد أن الحاجة إلى تنويع مصادر تمويل ذلك الصندوق لا تزال قائمة فقليل عدد المانحين الذين قدموا تبرعات إلى الصندوق في الآونة الأخيرة.

٣٤- وفي ضوء أنشطة الأونكتاد الواسعة النطاق وحتى تسرّع أقل البلدان نمواً وتيرة نموها الاقتصادي وتنميتها وتحسّن تنافسية صادراتها وتحقق استفادة أفضل من الطفرات الحاصلة مؤخراً في أسعار السلع الأساسية، ستستلزم المجالات التالية التصرف بسرعة وإبداء العناية عند وضع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي وتلك المجالات هي: تقليص تكاليف الصفقات التجارية؛ وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية؛ وتنويع السلع الأساسية وإضافة القيمة، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاداتها وبناء قدراتها الإنتاجية الإجمالية.

— — — — —

(٣٠) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، غينيا - بيساو، كمبوديا، مدغشقر، موريتانيا، هايتي، اليمن.